

الرياض تعلن عن أكبر صفقة في مجال الصناعات العسكرية

استحوذت شركة سامي على «أي.إي.سي» بدعم التوطين والمنافسة في قطاع الدفاع



اهتمام سعودي استثنائي بقطاع الدفاع

العسكرية ونخاسر المدفعية وأجهزة الرادار، الاستحواذ على حصة أقلية في مشروع مشترك تأسس في 2008 مع شركة راينميثال الألمانية، التي تمتلك حصة تبلغ 51 في المئة. وتعتبر الاتفاقية مع مجموعة باراماونت استكمالاً لمسار طويل لتطوير صناعة الدفاع بدأتها السعودية منذ إعلان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عن برنامج التحول الذي يستهدف بناء الاقتصاد على أسس مستدامة. ووقعت شركة سامي السعودية في فبراير الماضي على هامش معرض الدفاع الدولي أيدكس 2019 في العاصمة الإماراتية أبوظبي، مذكرة تفاهم مع مجموعة نافال الفرنسية لإقامة مشروع مشترك لإنتاج وتطوير أنظمة بحرية. ويعد المشروع فرصة للاستفادة من خبرة نافال العملاقة وتسخيرها لمساعدة شركائها على تطوير قدراتهم البحرية، وبالتالي إنشاء نظام متكامل للصناعات العسكرية في السعودية. وخلال زيارة ولي العهد إلى إسبانيا في أبريل 2018، أبرمت الشركة السعودية للصناعات العسكرية اتفاقاً مع شركة نافانثيا لإنشاء مشروع مشترك في مجال تطوير وصيانة البرمجيات العسكرية. وسيتمثل المشروع بشكل رئيسي على كل ما يتعلق بأنظمة القتال البحرية من إدارة المشروعات وتركيب وربط أنظمة القتال وفحصها وهندسة النظم وتصميمها وتطوير العتاد والبرمجيات وفحصها وتطوير أنظمة المحاكاة. ومن المتوقع أن يساهم المشروع في توفير نحو ألف فرصة عمل جديدة بحلول 2024 بما يرفع مساهمة السعوديين في قطاع الصناعة المحلي، الذي أعطته الإصلاحية السعودية في برنامجها

الرياض - أعلنت الشركة السعودية للصناعات العسكرية "سامي"، المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة، استحواذها على شركة سامي الإلكترونية المتقدمة "أي.إي.سي"، لتصبح بذلك شركة سعودية 100 في المئة. ونكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) الإثنين أن صفقة الاستحواذ هذه تعد الأكبر من نوعها على مستوى القطاع الخاص في مجال الصناعات العسكرية في المملكة العربية السعودية. وقال رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات العسكرية أحمد بن عقيل الخطيب، إن هذه الصفقة تعزز حضور شركة سامي في سوق الصناعات الدفاعية ذات الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية لإنتاج المحلي. وتعد شركة الإلكترونيات المتقدمة "أي.إي.سي" داعماً رئيسياً لرؤية المملكة 2030، بفضل خبرتها على مدى 32 عاماً في سوق الصناعات العسكرية والدور الرائد، الذي تؤديه في مجال الدفاع والفضاء وتطوير أنظمة الأمن المحلية. وسيتمكن الاستحواذ الشركة السعودية للصناعات العسكرية سامي من تعزيز قطاع الإلكترونيات الدفاعية لديها، بالإضافة إلى تسهيل نقل التقنية وتعزيز الإنتاج المحلي. ومنذ تأسيسها عام 1988، أدت شركة الإلكترونيات المتقدمة دوراً بارزاً في مجال الإلكترونيات الحديثة، والتصنيع، وتكامل النظم، وخدمات الإصلاح والصيانة، وهو ما جعلها إحدى أبرز الجهات الإقليمية المتميزة بابتكاراتها في تلك المجالات. وتشكل الكوادر السعودية في شركة الإلكترونيات المتقدمة "أي.إي.سي" حوالي 85 في المئة من إجمالي موظفي الشركة، بينهم قرابة 500 مهندس ومهندسة سعوديين، كما يوجد لدى الشركة أكثر من 100 شريك إستراتيجي ونفذت الشركة أكثر من ألف مشروع بنسبة إنجاز 100 في المئة. ومنذ تأسيسها منتصف عام 2017 من قبل صندوق الاستثمارات العامة بهدف إطلاق قطاعات جديدة وتوطين التقنيات والمعرفة وبناء شراكات اقتصادية استراتيجية، تستمر الشركة السعودية للصناعات العسكرية سامي في قيادة جهود المملكة العربية السعودية الرامية إلى تطوير قدرات منظومتها الدفاعية. وتركز الشركة على تعزيز اكتفائها الذاتي من خلال محفظة منتجاتها وخدماتها العسكرية المتنامية في قطاعات أعمالها الرئيسية، وهي الأنظمة الجوية، والأنظمة الأرضية، والأسلحة والصواريخ، والإلكترونيات الدفاعية، والتقنيات الحديثة. وتكثف السعودية من استثماراتها في مجال الدفاع وفي وقت سابق قدمت الرياض عرضاً بقيمة مليار دولار العام الماضي لإقامة شراكة واسعة النطاق مع شركة دينيل الدفاعية الجنوب أفريقية، وهي شركة حكومية معتزة. وتضمن عرض السعودية، التي تعد من كبار زبائن دينيل في شراء الأليات

و1.92 مليار ريال سعودي خلال عام 2018. وتعد شركة الإلكترونيات المتقدمة "أي.إي.سي" داعماً رئيسياً لرؤية المملكة 2030، بفضل خبرتها على مدى 32 عاماً في سوق الصناعات العسكرية والدور الرائد، الذي تؤديه في مجال الدفاع والفضاء وتطوير أنظمة الأمن المحلية. وسيتمكن الاستحواذ الشركة السعودية للصناعات العسكرية سامي من تعزيز قطاع الإلكترونيات الدفاعية لديها، بالإضافة إلى تسهيل نقل التقنية وتعزيز الإنتاج المحلي.



وسيدعم استحواذ شركة سامي على شركة "أي.إي.سي" إستراتيجيتها التي تهدف إلى توسيع أعمالها والدخول في قطاع الإلكترونيات الدفاعية المتقدمة، وسيسهل في تحقيق خططها لنقل تقنية الصناعات العسكرية المحلية وتوطينها وتعزيز منظومة الدفاع السعودية، تماشياً مع برامج رؤية المملكة 2030. وأضاف عبدالعزيز بن عبدالله الدعلج "تم تحقيق هذا الإنجاز بفضل التزام وخبرات وتضافر جهود جميع العاملين في كلتا الشركتين، وستوفر لنا هذه الصفقة الفرصة لتعزيز مكانتنا بشكل أكبر في سوق الصناعات العسكرية، واستكشاف أسواق جديدة في مجالات

مخزون النقد الأجنبي في تونس يستفيد من الأزمات العالمية

تراجع الواردات يخفف عجز الميزان التجاري

لا يترجم ارتفاع مخزون النقد الأجنبي في تونس مؤشرات إيجابية حول الاقتصاد حيث يكشف عن انحسار الواردات والصادرات، مما انعكس على تخفيف عجز الميزان التجاري نتيجة انكماش الاقتصاد العالمي وتقلص المبادلات التجارية.

وفي ذات السياق، أشار الخبير إلى أن التحسن الطفيف لسعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال الأشهر الأخيرة، ناتج عن عدم ارتفاع سعر برميل النفط رغم أن تونس تعاني عجزاً طاقياً هيكلياً.

وسبق أن وجه محافظ البنك المركزي التونسي إنذاراً حول وضعه المالية العامة في البلاد نظراً لتقلص قياسي في الإيرادات نتيجة تعطل أكبر مصادر التمويل المتمثلة في عوائد الطاقة جراء الاعتصامات. وحذرت وزارة الطاقة والمناجم من تواصل تعطل الإنتاج، حيث أكدت حجم الخطورة بإعلانها عدم قدرتها على سداد مزودي الطاقة نظراً لشح موارد الدولة من العملة الصعبة بتاريخ 25 ديسمبر 2020 إلى ما يعادل 160 يوم توريد.

ويفسر خبراء اقتصاد "العرب" أن هذا الارتفاع لا يمكن تسويقه في خاتمة الإنجازات الاقتصادية نظراً لأنه نتيجة منطقية لتقلص التوريد والتصدير بفعل أزمة كورونا التي قوضت سلاسل التجارة العالمية.

وأكد محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي أن "خطة إنعاش الاقتصاد التونسي لا بد أن تمر أولاً وقبل أي شيء عبر استئناف نشاط الفوسفات والمحروقات، الذي تسبب تعطله في نقص ملحوظ في إيرادات البلاد".

ويرجع العديد من الخبراء أن حالة الاستقرار التي أيداهما الدينار لن تظل كما هي عليه اليوم في حال عادت عجلة الاقتصاد إلى الدوران، حيث استفاد الدينار من تقلص المدفوعات بعنوان الواردات نتيجة الركود الاقتصادي. وفي وقت سابق، تأثر الدينار التونسي من تقلص النمو وتعطل الإنتاج في قطاع الفوسفات والمحروقات وتعرض القطاع السياحي بسبب العمليات الإرهابية والأزمة الصحية.

وتساهم السياحة بين 8 و14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد التونسي، وتمثل مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي إلى جانب الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج. وكان القطاع السياحي قد تلقى ضربات موجعة خلال العام 2015 بفعل سلسلة من الهجمات الإرهابية التي استهدفت سياحاً بمحافظة سوسة الساحلية وأخرى بمنحرف باردو بالعاصمة، حيث شهدت تلك الفترة ركوداً دفع الحكومة إلى إطلاق خطة للترويج للسياحة وطمأنية الزائرين بخصوص الوضع الأمني. وفي ظل كورونا يواجه الاقتصاد التونسي ضربة مزدوجة بسبب تراجع عائدات قطاع السياحة وتراجع كبير في إنتاج زيت الزيتون الحيوي من 350 ألف طن إلى 140 ألف طن إلى جانب تبعات تعطل الإنتاج والطاقة بسبب الاحتجاجات الاجتماعية جنوب البلاد.

ويذكر أن تونس التي تعد ثالث منتج لمادة الفوسفات عالمياً بإنتاج فاق 8 ملايين طن في 2010، تحولت إلى مستورد لأول مرة في تاريخها، جراء تعطل الإنتاج لأسباب تشغيلية واحتجاجات مطالبة بالتشغيل.



سناء عدوني صحافية تونسية

وتونس - يجمع خبراء اقتصاد على أن ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي في تونس رغم تعطل آلة الإنتاج المركزي التصدير والسياحة مكن من تخفيف عجز الميزان التجاري، نظراً لأن انخفاض الاستثمار كان أكبر من انخفاض الصادرات خصوصاً مع الشريك التجاري الأول الاتحاد الأوروبي.



فهذ تريمش هذه النتائج تعود بالأساس إلى انكماش الاقتصاد العالمي

ويرى خبراء أنه ورغم الأزمة الصحية التي ألقت بظلال قاتمة على مختلف الأنشطة الاقتصادية فهي قد مكنت من تخفيف العجز المزمن في الميزان التجاري التونسي.

وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي فهد تريمش في تصريح لـ "العرب" إن ارتفاع مخزون النقد الأجنبي ناتج أساساً عن انخفاض عجز الميزان التجاري نظراً لأن انخفاض الواردات كان أكبر من انخفاض الصادرات. وحذر الخبير من أن "هذه النتائج تعود بالأساس إلى انكماش الاقتصاد العالمي وخاصة مع شريك تونس التجاري الأول وهو الاتحاد الأوروبي، مما يعني أن هذا التقلص الذي يبدو في ظاهره إيجابياً يترجم تعطل الآلة الإنتاجية وتقلص النمو الاقتصادي بتونس".

وأضاف تريمش "لكن أدي تراجع توارد السياح إلى انهيار عائدات القطاع بأكثر من 60 في المئة، فإن تغطية ذلك تمت باليات عديدة، لعل أهمها ارتفاع تحويلات التونسيين بالخارج بنحو 10 في المئة".

وتابع أن "انخفاض عدد السياح التونسيين وتعطل الحج والعمرة وما يتبع ذلك ساهم في انحسار شديد لخروج العملة الصعبة".

وأكد "بحيث أننا لا نملك الآن معطيات وبيانات حول أثر هذا التراجع، فيمكن استنتاجه مباشرة من تراجع عدد المسافرين الذي عرفته شركة الخطوط الجوية التونسية بأكثر من 60 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020".



استقرار العملة ظرفي

أرامكو تواصل خطط التحول الرقمي بتطوير أعمالها

والغاز، إضافة إلى تعزيز العمليات التجارية، وتوسيع أفق الفرص في هذا القطاع. ولفت إلى أن أرامكو السعودية اتخذت الخطوة التالية في مسيرة التحول الرقمي بالانتقال إلى مؤسسة ذكية، وتفتيد نظام (ساب) لتخطيط موارد المؤسسات للشركات الكبيرة، ومنصة متطورة لتقنية الأعمال إلى جانب العديد من التقنيات الأخرى. يذكر أن منصة نظام (ساب) الجديدة، ستدعم برنامج التحول الرقمي في شركة أرامكو السعودية، وتعزز تطبيق عمليات جديدة لأغلبية التطبيقات والحلول في مختلف أعمالها، ويستخدم التصميم الجديد التقنيات الناشئة التي ستدفع أرامكو السعودية إلى مرحلة جديدة من المشاريع الذكية.

والحلول القائمة ضمن مبادرات التحول الرقمي ستعكس على جميع أوجه أعمال الشركة، وذلك مجرد مثال آخر على كيفية تطبيق الشركة لأفضل الممارسات في هذا المجال، وتبني حلول الثورة الصناعية الرابعة، كما أنه يعد إنجازاً مهماً في مسيرة الشركة الرقمية، ويسهم كذلك في تحقيق أهداف برنامج تعزيز القيمة المضافة الإجمالية لقطاع التوريد. من جهته، أفاد المدير المالي وعضو المجلس التنفيذي لشركة ساب لوكا موسيتش، أن أرامكو السعودية وساب خلال 23 عاماً من التعاون المنصر، أصبحتا شريكين إستراتيجيين حيث تم طوال هذه الفترة تقديم العديد من مبادرات الابتكار المشتركة، وأفضل الممارسات في أعمال النفط الخام

وستعزز إسهامات أرامكو السعودية في بيئة الأعمال المحلية من خلال توسيع نطاق التحالف الاستراتيجي مع ساب السعودية، في توفير الوظائف والتدريب وتوطين خدمات الموردين والأبحاث والتطوير، إضافة إلى تمكين المزيد من الكفاءات، حيث سيقدم مركز بيانات نظام (ساب) في المملكة حلولاً سحابية جديدة لأرامكو السعودية والشركات الأخرى. وأكد النائب الأعلى للرئيس للخدمات الفنية في أرامكو السعودية أحمد السعدي، التزام الشركة ببرامج التحول الرقمي، الذي يعمل على تحسين قدرتها في تلبية احتياجات عملائها في مختلف أنحاء العالم، ويضع معياراً جديداً لاستخدام التقنية في قطاع الطاقة، مشيراً إلى أن هذه التقنيات

الرياض - أعلنت شركة أرامكو السعودية الإثنين عن تحالف استراتيجي مع شركة ساب السعودية لتنفيذ مشروع للتوسع الرقمي في نظام تخطيط موارد الشركة. وعقدت الشركة الاتفاقية خطوة أخرى في مسيرة التحول والريادة الرقمية بأرامكو السعودية، ما يمهد الطريق لمزيد من التكامل بين التقنيات الجديدة في مشهد تقني سريع التطور، حيث سيكمل نظام (ساب) لتخطيط موارد الشركة على نشر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة المبتكرة، بما فيها الخدمات التي تعتمد على الحوسبة السحابية، والتحليلات المتاحة للمستخدمين، والتنقل، والتعلم الآلي، والذكاء الاصطناعي، والتحليلات المتقدمة، وحلول إنترنت الأشياء.